

Distr.: General
3 July 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٣٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الذي مدد بموجبه المجلس ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠١. وهو يشمل ما جرى من تطورات منذ تقريره الأخير عن البعثة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/350).

٢ - وتتألف البعثة من ٢٧ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين (انظر المرفق) يرأسهم كبير المراقبين العسكريين العقيد غرايم ويليامز (نيوزيلندا).

٣ - ولا تزال البعثة ترصد، وفقاً لولايتها، تجريد شبه جزيرة بريفلانكا والمناطق المجاورة لها في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من السلاح. كما تعقد البعثة اجتماعات بصورة دورية مع السلطات المحلية لتعزيز الاتصال، وتخفيف حدة التوتر، وتحسين السلامة والأمن، ودعم الثقة بين الطرفين. ويواصل كبير المراقبين العسكريين اتصالاته مع السلطات في زغرب وبلغراد لمعالجة المسائل الناشئة عن تنفيذ القرار ١٣٣٥ (٢٠٠١). والتعاون مستمر بين البعثة وقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات عن طريق الاجتماعات الدورية.

ثانياً - الحالة في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة

٤ - ظلت المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة وحدود المنطقة المجردة من السلاح والمناطق الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة على الحالة المبلغ عنها في السابق. وظلت الحالة داخل تلك المنطقة مستقرة وهادئة. وتواصل البعثة حضورها طوال ساعات اليوم بموقع الأفرقة في شبه جزيرة أوسترا، وفي هيرسيغ نوفي داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي المقر الواقع في كافنات وفي موقع الأفرقة في غرودا بكرواتيا.

المنطقة المجردة من السلاح

٥ - تواصل قوات شرطة الطرفين، وفقاً للنظام الأمني المتفق عليه بينهما، مراقبة المنطقة المجردة من السلاح. وتتألف هذه القوات، على الجانب اليوغوسلافي، من قوات شرطة حدود الجبل الأسود وقوات الشرطة الخاصة، وعلى الجانب الكرواتي، حتى حزيران/يونيه ٢٠٠١، قوات الشرطة الخاصة الكرواتية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، أبلغت السلطات الكرواتية البعثة أن قوات الشرطة الخاصة يجري حلّها وأن أفرادها يجري تكليفهم بمهام أخرى من مهام الشرطة. وعلى أثر ذلك، تقوم الآن بالدورية داخل المنطقة المجردة من السلاح بالجانب الكرواتي "وحدة شرطة التدخل" المشكّلة حديثاً وقوات الشرطة العادية بزيها الرسمي.

٦ - وقد تبع حل قوات الشرطة الخاصة الكرواتية خفض جوهري في عدد قوات الشرطة الكرواتية المراقبة بالمنطقة المجردة

نحو ١٠ من أفراد الشرطة الكرواتية داخل موقعين ونحو ١٠ من أفراد شرطة حدود الجبل الأسود داخل موقعين. ويُجري أفراد الشرطة الكرواتية دوريات على الأقدام وبالمركبات داخل القطاع الذي يمكنهم الوصول إليه من المنطقة.

١١ - وتواصل كرواتيا والجبل الأسود الإبقاء على نقاط التفتيش داخل المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة بغرض تطبيق نظام العبور الذي أقامه الجانبان في كيب كوييلا خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويشكل وجود نقاط التفتيش هذه المزودة بأفراد، والتي سمحت بتنقل المدنيين المحليين بصورة محدودة بين الجبل الأسود وكرواتيا، انتهاكا للنظام الأمني المتفق عليه.

١٢ - وتواصل السلطات الكرواتية السماح للمدنيين، بمن فيهم السائحون المحليون والأجانب، بالدخول إلى المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة للقيام بصيد الأسماك، وممارسة الأنشطة الترويحية وجمع خشب الوقود. وتسمح سلطات الجبل الأسود بأنشطة مماثلة داخل القطاع الذي تسيطر عليه من المنطقة، وإن كان ذلك يتم بأعداد أقل مما هو عليه الحال بالجانب الكرواتي. وما زالت المياه بالمنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة تنتهكها يوميا قوارب صغيرة تدخل عبر كلا جانبي كرواتيا والجبل الأسود بأعداد متماثلة تقريبا.

١٣ - وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، حضر إلى المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة نحو ١٠٠ من النظارة داخل حافلات قادمة من الجانب الكرواتي تحت حراسة الشرطة الكرواتية. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، شوهدت داخل المنطقة مركبة تحمل لوحة معدنية من لوحات الجيش الكرواتي وداخلها راكبان. وأعربت السلطات الكرواتية فيما بعد عن أسفها لهذا الاختراق، الذي وصفته بأنه كان عارضا. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، دخل إلى المنطقة نحو ١٢٠ شخصا داخل ٦٠ مركبة قادمين من الجانب الكرواتي في احتجاج سلمي ضد قرار اتخذته حكومة كرواتيا بشأن ملكية الأراضي. وقامت الشرطة الكرواتية بمراقبتهم.

من السلاح. ولم يطرأ تغيير محسوس على عدد أو تشكيل قوات شرطة حدود الجبل الأسود وأفراد قوات الشرطة الخاصة المراقبة بالمنطقة المجردة من السلاح على الجانب اليوغوسلافي. وبمقتضى النظام الأمني، ليس هناك حد لعدد قوات الشرطة المسموح بتواجدها داخل المنطقة المجردة من السلاح.

٧ - وقد التزم الطرفان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالمنطقة المجردة من السلاح، فيما عدا استثناءات قليلة. وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، حلقت فوق المنطقة طائرة هليكوبتر عسكرية يقوم بتشغيلها الوجود الأمني الدولي داخل كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كفور). وقد أُبلغ الوجود الأمني الدولي بمركز المنطقة بوصفها منطقة مجردة من السلاح وطلب منه الالتزام بها مستقبلا.

٨ - ويتمتع مراقبو الأمم المتحدة العسكريون، على النحو المبلغ عنه سابقا، بحرية التنقل دون قيود على الجانب اليوغوسلافي من المنطقة المجردة من السلاح. أما على الجانب الكرواتي، فإن السلطات لم تسحب بعد اشتراطها بأن تقدم البعثة إخطارا خطيا مسبقا قبل إجراء دوريات على الأقدام أو بالمركبات في الجزء الشمالي من المنطقة، على الرغم من انسحاب قوات الشرطة الخاصة وخفض عدد قوات الشرطة بالمنطقة.

٩ - وفي ١٩ و ٢٢ حزيران/يونيه، قام المسؤولون الكرواتيون عند منطقة عبور برغات/إيفانيتسا بين البوسنة والهرسك وكرواتيا، خارج المنطقة المجردة من السلاح، بمنع مركبات الأمم المتحدة التي كانت تحمل إمدادات إدارية مقدمة من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا، من العبور عبر كرواتيا.

المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة

١٠ - استمر نشر قوات الشرطة داخل المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة انتهاكا لنظام الأمن، رغم خفض عدد قوات الشرطة الكرواتية المراقبة بالمنطقة. ويرابط حاليا بالمنطقة

الأخيرة المواقف الرسمية التي يتخذها الطرفان إلى رئيس مجلس الأمن في رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1235)، موجهة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، ورسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/2001/13)، موجهة من كرواتيا).

رابعاً - تدابير بناء الثقة

١٧ - من الجدير بالذكر أن الأمانة العامة أرسلت إلى الطرفين، بصورة غير رسمية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (انظر S/1999/1051، الفقرة ٢٠) مجموعة متكاملة من التوصيات والخيارات ترمي إلى بناء الثقة، وذلك عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ١٢٥٢ (١٩٩٩). واشتملت المجموعة على عناصر أساسية تتعلق بالتراجع، وتدابير بناء الثقة، وكفالة حرية تنقل المدنيين المحليين. وقد تبين من المشاورات التي جرت فيما بعد مع الطرفين أنهما قبلاً بعضاً من الخيارات ولكن رفضا البعض الآخر، الأمر الذي يعكس تباين آرائهما بوجه عام بشأن التراجع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تطرأ تطورات جديدة في هذا الصدد.

خامساً - الجوانب المالية

١٨ - تحصل البعثة، رغم استقلاليتها، على دعمها في مجالي الإدارة والميزانية من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وقد خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٢٦٨/٥٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مبلغاً إجمالياً ١٤٠ مليون دولار لتغطية نفقات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عن فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

١٩ - ولذا، سيحري تغطية تكاليف البعثة من ميزانية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، في حالة ما إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠١.

١٤ - وتشكل الأنشطة المبينة أعلاه، بما في ذلك وجود مدنيين ومسؤولين دون إذن بالمنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة وتقييد حركة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، انتهاكا للنظام الأمني المتفق عليه، وهو ما احتجت عليه البعثة لدى الطرفين. وفي حين أنها لا تشكل تهديداً للأمن، فإنها تظهر تجاهلاً لنظام وافق عليه الطرفان بحرية وتلتزم البعثة بمراقبته.

ثالثاً - التقدم المحرز نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض

١٥ - أبدت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا مراراً رغبتهما في تسوية خلافهما بشأن بريفلانكا عن طريق مفاوضات ثنائية تجري عملاً باتفاق تطبيع العلاقات الذي وقعته في بلغراد يوم ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ (انظر S/1996/706، المرفق). وقد قدمت كل حكومة، حسب المبلغ عنه سابقاً، مقترحاً لتسوية الخلاف (انظر S/1998/533 و S/1998/632) وعقد فريقاً للتفاوض التابعان لهما أربع جولات من المحادثات، كان آخرها في بلغراد يوم ٩ آذار/مارس ١٩٩٩. وكرر رئيسا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا رغبتهما، في وثيقة موقعة في فرانيا بـإيطاليا يوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، في تعزيز عملية تطبيع العلاقات مع التأكيد على حرية تنقل الأفراد والبضائع والأفكار بين الجانبين. ولم تشر الوثيقة على وجه محدد إلى مسألة بريفلانكا.

١٦ - ومنذئذ، استمرت الاتصالات بين البلدين بشأن المسائل الثنائية، بما فيها بريفلانكا. وبالإضافة إلى الاجتماعات على المستوى العملي، عقد المسؤولون اليوغوسلافيون والكرواتيون اجتماعين في بلغراد يوم ١١ حزيران/يونيه وفي فيينا يوم ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، طُرقت خلالهما مسألة بريفلانكا. ولم تشارك الأمم المتحدة في هذين الاجتماعين ولم تشرف عليهما ولكن أبلغت بهما في نيويورك. وقد نقلت في الآونة

سادسا - الملاحظات

منذ فترة طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار وجود نقاط التفتيش غير القانونية في كيب كوييلا يعوق حرية تنقل مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وبناء على ذلك، ينبغي أن تسحب وحدات شرطة الجبل الأسود وكرواتيا من المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة وأن تُنقل نقاط التفتيش في كيب كوييلا إلى ما وراء حدود المنطقة، أو أن يُقنن استمرار وجودها من خلال اتفاق بين الطرفين. وعلاوة على ذلك، ينبغي للسلطات الكرواتية أن تلغي القيود المفروضة على تنقل مراقبي الأمم المتحدة العسكريين داخل المنطقة المجردة من السلاح.

٢٣ - ويتجلى في قيام السلطات الكرواتية بخفض عدد أفراد الشرطة المرابطين داخل المنطقة المجردة من السلاح ثقة من جانبها في احتمال بقاء المنطقة هادئة ومستقرة. ويتفق ذلك مع تقييم البعثة. وفي ضوء أهمية كفالة بقاء الأحوال على أرض الواقع هادئة وخالية من التوتر، وبغية الإبقاء على الاستقرار الذي لا بد منه لتحقيق تقدم ملموس في التوصل إلى تسوية سياسية، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد يرى مجلس الأمن أن يطلب إلى الطرفين مواصلة تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في محادثتهما.

٢٤ - وختاماً، أود الإشارة إلى أن البعثة وما سبقها من بعثات، قد أسهما إلى حد كبير، بوجودهما المستمر ودورياتهما طوال فترة تزيد على ثماني سنوات، في كفالة الاستقرار داخل منطقة بريفلانكا ومنطقة الحدود الجنوبية بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأود أن أشيد بكبير المراقبين العسكريين ورجال البعثة ونسائهما لما يبذلونه من جهد حثيث للمحافظة على السلم والأمن داخل المنطقة التي يضطلعون بالمسؤولية عنها.

٢٠ - إن استئناف كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مباحثتهما بشأن النزاع على بريفلانكا أمر يبعث على التشجيع. وفي تقرير المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/350)، ذكرت أنني أعزم أن استطلع مع الطرفين الوسائل الكفيلة بإحراز تقدم في العملية السياسية بشأن بريفلانكا. ومنذ ذلك الحين ناقش مسؤولو الأمم المتحدة في نيويورك المسألة مع الممثلين الدائمين للطرفين، وبناء على طلي، بحثها مسؤولو الأمم المتحدة بصفة غير رسمية مع نظرائهم في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واستناداً إلى التقارير المقدمة منهم، خلصت إلى استنتاج بأن الطرفين يفضلان مواصلة جهودهما الرامية إلى حل النزاع بصورة ثنائية.

٢١ - وفي حين أكد الطرفان للأمم المتحدة على عدة مستويات أهمما ما زالا ملتزمين بالتوصل إلى تسوية عبر التفاوض لمسألة بريفلانكا، فإنني أرى أن إحراز التقدم سيستلزم مزيداً من الوقت. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تنفيذ مجموعة الخيارات المتكاملة، أو عناصر منها، أو بما يتمشى مع ما قد يقرره الطرفان للمضي قدماً على أساس ثنائي. ورغم أنه لم يكن هناك سعي حتى الآن للحصول على مساعدة طرف ثالث، فإنني سوف أكرر عرضي بتقديم المساعي الحميدة من الأمم المتحدة، في حالة طلب الطرفين لهذه المساعدة سعياً للتوصل إلى حل. والبعثة على أهبة الاستعداد للمساعدة في إعداد اتفاقات عملية لإنفاذ أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان.

٢٢ - وحسبما لوحظ مرات عدة في السابق، فإن استمرار الانتهاكات الطويلة الأمد لنظام الأمن بشأن بريفلانكا لن يفضي إلى بناء الثقة. إن وجود الشرطة الكرواتية داخل المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، رغم تخفيض حجمه، ووجود شرطة حدود الجبل الأسود يمثلان انتهاكا مستمرا

المرفق

تكوين وقوام العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا
في ١ تموز/يوليه ٢٠٠١

الجنسية	عدد المراقبين العسكريين
الاتحاد الروسي	١
الأرجنتين	١
الأردن	١
إندونيسيا	٢
أوكرانيا	١
أيرلندا	١
باكستان	١
البرازيل	١
البرتغال	١
بلجيكا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
السويد	١
سويسرا	١
غانا	١
فنلندا	١
كندا	١
كينيا	١
مصر	١
النرويج	١
نيبال	١
نيجيريا	١
نيوزيلندا	٢ ^(أ)
المجموع	٢٧

(أ) يضم العدد كبير المراقبين العسكريين.